

## ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025

يندرج التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 في سياق يعزز فيه المغرب التزامه بالحد من الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية ولتوصيات التقرير حول النموذج التنموي الجديد. وبفضل المبادرات التي قامت بها بلادنا من أجل التطبيق الناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتي تجمع بين البرمجة الاستراتيجية والميزانياتية لتعزيز المساواة بين الجنسين، اكتسبت بلادنا اعترافا دوليا، يتضح ذلك من خلال التقييمات التي أجرتها المؤسسات الدولية المرجعية في هذا الصدد. حيث يبرز التقييم الأخير لأداء نظام تدبير المالية العمومية من منظور النوع (PEFA Genre) مدى التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في هذا الاتجاه.

ومواصلة لهذا المسار، عرفت سنة 2024 إعداد منهجية لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتعتبر هذه المنهجية ثمرة سنتين من التفكير والتشاور والتجريب شارك فيها كل من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة والقطاعات الوزارية. ويشكل إحداث هذه الآلية تقدما كبيرا، من شأنه أن يضع المغرب في طليعة الممارسات الدولية من حيث اعتماد وتفعيل ميزانية النوع الاجتماعي.

وفي سياق هذه الدينامية، يتمحور مضمون تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025 حول الأجزاء التالية:

← يقدم الجزء الأول من التقرير المبادئ التوجيهية لمنهجية تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين في المغرب، وذلك من خلال تسليط الضوء على إطارها المرجعي وكذلك على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال؛

← فيما يتطرق التقرير في أجزائه الثاني والثالث والرابع للجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانياتية مدمجة لبعده النوع الاجتماعي طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 ولتلك المتضمنة في المنشور الصادر عن رئيس الحكومة (رقم 2024/4) المتعلق بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025-2027) مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

### 1. آلية تتبع الميزانيات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين: خطوة جديدة لتوطيد تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المغرب

يشكل نظام تتبع الميزانيات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، من خلال ربطه بالالتزامات المتعهد بها وبتطور آليات تدبير المالية العمومية، مجالا رئيسيا قادرا على تعزيز تطبيق واستيعاب الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وعيا بهذا التحدي، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية في سنة 2022، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وبشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشروعا طموحا يتعلق بوضع نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. ويأتي إطلاق هذا المشروع استجابة للالتزامات التي تعهدت بها بلادنا في إطار خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وخاصة من أجل تحقيق

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" ومكونه الهدف 5.ج.1 الذي يرسد "نسبة البلدان التي لديها أنظمة تسمح بتتبع شفاف للميزانية المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء".

كما أن بلورة نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين يتوافق مع المبادرة التي اتخذتها بلادنا لإدماج الإطار التكميلي "الإنفاق العام والمساءلة المالية المراعي للنوع الاجتماعي (PEFA Genre)" في التمرين الثالث لبرنامج تقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية (PEFA) لسنة 2023. ويستند هذا الإطار التكميلي إلى تقييم درجة مراعاة المساواة بين الجنسين في تدبير المالية العمومية، وذلك باستخدام تسع مؤشرات بما في ذلك المؤشر 6 ومكونه 1.6 المتعلق بتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن استعراض أهم التجارب الدولية الرامية إلى تصميم وإرساء منهجية تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين (رواندا، مالي، إقليم الأندلس...)، قد سلط الضوء على مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب مراعاتها من أجل إنجاز تنفيذ هذه الأنظمة. وتتجلى هذه الشروط أساسا في إتقان استعمال الأدوات المرتبطة بتفعيل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ إضفاء الطابع المنهجي على إنجاز التحاليل القطاعية من منظور النوع الاجتماعي؛ الإثراء المستمر لنظم المعلومات ببيانات تراعي بعد النوع الاجتماعي؛ وكذا إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية بنظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين (وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات الوزارية وكذلك المؤسسات المنضوية تحت إشرافها).

## 1.1 إرساء منهجية لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تستجيب لخصوصيات البرمجة الميزانية الوطنية

أثبتت توفر المغرب على خبرة تفوق 20 سنة فيما يخص تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، على النضج الذي من شأنه تطوير نظام تتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. وتؤكد النتائج المستخلصة من تقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي (PEFA Genre)، الذي أنجز سنة 2023، هذا المعطى.

وفي هذا الصدد، فقد بادر المغرب ولأول مرة بالانخراط في الإطار التكميلي لتقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية للنوع الاجتماعي (PEFA Genre) المدرج في عملية نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية برسم سنة 2023. وقد شمل هذا التقييم ثلاث سنوات (من 2020 إلى 2022) حيث ركز على الإدارة المركزية على غرار التقييم الرئيسي لأداء أنظمة تدبير المالية العمومية.

ومن خلال تقرير برنامج تحليل النفقات العمومية وتقييم المسؤولية المالية (PEFA) بالمغرب (يونيو 2024)، يتضح أن بلدنا قد حقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير المالية العمومية. فمن جهة، يشكل هذا التقدم، حسب التقرير، ثمرة لتبني مجموعة من القوانين، خصوصا القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، والتي تنص على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانيات القطاعات الوزارية، ومن جهة أخرى، ثمرة لمأسسة إعداد التقارير التي تضمن تتبع مدى مراعاة الاهتمامات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في عمليات البرمجة وإعداد الميزانية وتتبع وتقييم أداء القطاعات الوزارية (تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، وكذلك المشاريع الوزارية لنجاعة الأداء المرافقة لتقديم مشروع قانون المالية، والتقارير السنوية لنجاعة الأداء المرافقة لمشروع قانون التصفية).

كما يستخلص من هذا التقرير أن المغرب قد تمكن من إحراز تنقيط "C" الذي يصنف كتنقيط متوسط لتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومنح هذا التنقيط للمغرب، نظرا لعدم توفره، خلال سنة 2022، على منهجية تصنيف وتتبع النفقات المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين. وتجدر الإشارة أنه بفضل تطوير منهجية تصنيف وتتبع نفقات الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، خلال سنة 2024، والتي تم تجريبها على قطاعين وزارين، يتوقع أن يتحسن هذا التنقيط خلال العملية المقبلة لتقييم نجاعة أداء أنظمة تدبير المالية العمومية المراعية لبعده النوع الاجتماعي.

واستنادا إلى الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، قامت وزارة الاقتصاد والمالية، في سنة 2024، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وبشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ببلورة منهجية لتصنيف وتتبع النفقات المرصودة للمساواة بين الجنسين من خلال اعتماد نهج تدريجي وتشاركي يشمل الوزارة والعديد من القطاعات الوزارية الأخرى. وقد استلهمت هذه المنهجية أساسا من نظام تصنيف وتتبع النفقات المخصصة للمساواة بين الجنسين المعتمد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة الإنمائية (CAD/OCDE) وأيضا من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال (رواندا والأندلس وغيرها).

آلية تصنيف وتنقيط مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD)

يعد نظام تصنيف أو تنقيط سياسات إطار المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE/CAD) من منظور النوع الاجتماعي أداة إحصائية كمية لتتبع الأنشطة الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتي هي واحدة من أهداف المساعدة الإنمائية. ويمكن هذا النظام، الذي يعتمد على تنقيط من ثلاث قيم (0 و1 و2)، من تحديد ما إذا كان البرنامج أو المشروع يساهم بشكل مباشر "هدف رئيسي" أو بشكل كبير "هدف مهم" في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويعتمد التنقيط على شبكة تقييم تشمل مجموعة من المعايير التي ينبغي أن تستوفيها البرامج/المشاريع موضوع التقييم. ومن ثم، يُستخدم تنقيط كل برنامج/مشروع لتقدير المخصصات المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في الميزانية الإجمالية المرصودة له.

الجدول أدناه يسلط الضوء على التفاصيل المرتبطة بنظام تنقيط وتصنيف البرنامج/المشاريع من منظور النوع الاجتماعي المعتمد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD) :

توصيف البرنامج/المشروع	النسبة المئوية من ميزانية البرنامج/المشروع المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين	تصنيف البرنامج/المشروع	قيمة تنقيط/تصنيف البرنامج/المشروع
لا يهدف البرنامج/المشروع إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، تم إجراء تحليل من منظور النوع الاجتماعي للبرنامج/المشروع المذكور للتأكد من أن البرنامج/المشروع لن يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين.	0%	غير موجه لتعزيز المساواة بين الجنسين	CAD 0
يعد تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً للبرنامج/المشروع ولكنه لا يشكل السبب الرئيسي لإنجازه. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر هدفاً "مهماً" لبرنامج/مشروع إذا كان هذا الأخير يهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على المساواة بين الجنسين.	40%	تعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً	CAD 1
المساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للبرنامج/المشروع. ويحدد تحقيق هذا الهدف محتوى البرنامج/المشروع وتنفيذه، مما يعني أن تقليص الفوارق بين الجنسين هو السبب وراء إحداث البرنامج/المشروع.	100%	تعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً	CAD 2

المصدر: "دليل حول تنقيط وتتبع إطار المساعدة الإنمائية (CAD) / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) : أداة للتكامل المنهجي للعلاقة بين النوع الاجتماعي والبيئة/المناخ"، مديرية التعاون الإنمائي والعمل الإنساني، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية للوكسمبورغ.

**الجدول 1: تقدير التمويلات المخصصة للمساواة بين الجنسين وفقاً لآلية تصنيف وتنقيط مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / المساعدة الإنمائية (OCDE/CAD)**

وبدورها، تركز منهجية تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تم تطويرها على الصعيد الوطني على تنقيط/تصنيف النفقات المخصصة للبرامج والمشاريع الميزانية. وتتميز هذه المنهجية بخصوصية العمل على مستويين، وهما:

1. البرامج الميزانية التي من شأنها تتبع مدى مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برمجة القطاعات الوزارية؛
2. المشاريع لمقاربة درجة إدماج الاهتمامات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في الإجراءات العملية التي تتخذها القطاعات الوزارية، وبالتالي استنتاج النفقات المرصودة فعلياً لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وبالتالي، تتكون هذه المنهجية إلى ثلاثة مراحل:

#### ← المرحلة 1: إرساء آلية تنقيط / تصنيف البرامج الميزانية

ترتكز هذه المرحلة على تقييم كل برنامج من البرامج الميزانية من خلال مجموعة من المعايير التي يتم التحقق من الاستجابة لها من أجل منحها تنقيط/تصنيف (تعتبر مشاريع نجاعة الأداء مصدر التحقق بامتياز من مدى الاستجابة لمعايير التقييم الخاصة بتصنيف البرامج). ويسلط الجدول التالي الضوء على توصيف البرامج الميزانية التي يتم تقييمها وفقاً للتصنيفات المخصصة لها.

التصنيف	توصيف البرنامج الميزانياتي
G+ : مكرس أساساً للمساواة بين الجنسين	تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سبب وجود البرنامج، ويحدد هذا المبتغى بشكل أساسي بلورة البرنامج والنتائج المتوقعة منه.

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً مهماً للبرنامج من بين أهداف أخرى (وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين ليست الدافع الرئيسي لاعتماد وتنفيذ البرنامج موضوع التصنيف).	G2 : يراعي بعد النوع الاجتماعي
تعد مساهمة البرنامج في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضئيلة مقارنة بمدى مساهمته في تحقيق أهدافه الأخرى المتوقعة.	G1 : استجابة ضئيلة للنوع الاجتماعي
لا يهدف البرنامج إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة.	G0 : لا يراعي بعد النوع الاجتماعي

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

## الجدول 2: تصنيف البرامج حسب درجة مراعاة النوع الاجتماعي

تتطلب معايير التقييم المعتمدة لتصنيف البرامج الميزانية مجموعة من الشروط منها، توفر هذه البرامج أو القطاع على تحليل من منظور النوع الاجتماعي، ومراعاة المساواة بين الجنسين في استراتيجية البرامج وأهدافها، وكذا دمج الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في واحد أو أكثر من مؤشرات نجاعة أدائها.

### ← المرحلة 2: تصنيف المشاريع المنبثقة عن البرامج الميزانية<sup>1</sup>

لا تقتصر أهداف هذه المرحلة فقط على ضمان إمكانية التتبع المسبق لميزانيات المشاريع المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بل تشمل أيضاً تأكيد أو تعديل تصنيف البرامج الميزانية موضوع التحليل. ويرتكز هذا التصنيف على ثلاث خطوات:

#### الخطوة 1: تحديد المشروعات المنبثقة عن كل برنامج ميزانية

من الضروري، في هذه الخطوة، التأكد من انسجام المشاريع الفعلية المنبثقة عن كل استراتيجية قطاعية مع تلك المدرجة في مصنفات الميزانية. ولتحقيق ذلك، فإن القطاعات الوزارية مدعوة إلى استخدام المعلومات الواردة في الإطار المنطقي المرافق لاستراتيجيتها، وملفات المشاريع التي تم إعدادها، ومشاريع نجاعة الأداء، ومصنفات الميزانية...

#### الخطوة 2: تنقيط/تصنيف المشاريع

بمجرد تحديد المشاريع الفعلية المنبثقة عن كل برنامج ميزانية موضوع التقييم، يتم تصنيف كل مشروع كما يلي :

التصنيف	توصيف المشروع
1. مرصود خصيصاً للمساواة بين الجنسين	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يظل الهدف الاستراتيجي ومبرراً لبلورة المشروع
2. يراعي بعد النوع الاجتماعي	تعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً تنفيذياً للمشروع
3. يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	تعتبر مساهمة المشروع في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضئيلة مقارنة بمدى مساهمته في الأهداف الأخرى المتوقعة
4. لا يراعي بعد النوع الاجتماعي	لا يهدف المشروع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
5. دون تقييم	لم يتم تقييم المشروع

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

## الجدول 3: تنقيط المشاريع حسب درجة مراعاتها للاهتمامات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين

تستند آلية تنقيط/تصنيف المشاريع إلى عدة معايير تشمل تحديد تعزيز المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة كهدف استراتيجي للمشروع، اعتبار تقليص الفوارق بين الجنسين و/أو تمكين المرأة كهدف أساسي للمشروع، إحداث نشاط أو نتيجة خاصة بالمساواة بين الجنسين ودمج مؤشر يراعي النوع الاجتماعي في آلية تتبع وتقييم المشروع.

#### الخطوة 3: تقدير نفقات المشاريع الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين

على أساس التنقيط الذي حصل عليه كل مشروع موضوع التحليل، يخصص جزء من الميزانية المبرمجة له لتعزيز المساواة بين الجنسين وفقاً للتوجيهات التالية:

<sup>1</sup> وقد تقرر، على أساس تجريبي، البدء بتصنيف النفقات المخصصة للمشاريع الاستثمارية وذلك من منظور النوع الاجتماعي.

النسبة المئوية من ميزانية المشروع التي تعتبر جيدة لتعزيز المساواة بين الجنسين	توصيف التنقيط/التصنيف	تنقيط/تصنيف المشروع
%100	مرصود خصيصا للمساواة بين الجنسين	1
%70	مستجيب للنوع الاجتماعي	2
%30	يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	3
%0	لا يستجيب للنوع الاجتماعي	4
%0	دون تقييم	5

المصدر : مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

#### الجدول 4: الحصة المقدرة من ميزانية المشروع المخصصة للمساواة بين الجنسين

##### ← المرحلة 3: تقدير نفقات البرامج الميزانية المخصصة للمساواة بين الجنسين

انطلاقا من تقديرات النفقات المخصصة للمساواة بين الجنسين لكل مشروع، والتي تم الحصول عليها من خلال التحليلات التي أنجزت خلال الخطوة الثالثة من المرحلة الثانية من المنهجية التي تم تطويرها، يتم تقدير حصة نفقات كل برنامج ميزانياتي المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين (انظر الجدول أدناه).

تنقيط البرنامج الميزانياتي	إجمالي نفقات المشاريع مرجحة بنسبة مئوية من إجمالي قيمة نفقات البرنامج*	مجموع حصص نفقات المشاريع المخصصة للمساواة بين الجنسين
G+ : موجه خصيصا للمساواة بين الجنسين	أكثر من 85%	مجموع الحصص = حصة ميزانية المشروع +1 حصة ميزانية المشروع +2 حصة ميزانية المشروع +3 حصة ميزانية المشروع ...4
G 2: يراعي بعد النوع الاجتماعي	ما بين 50% و 84%	
G 1: يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي	ما بين 20% و 49%	
G 0: لا يراعي بعد النوع الاجتماعي	ما بين 0% و 19%	

\* : 
$$\text{Taux en \%} = \frac{\Sigma \text{ des budgets pondérés des projets relvant du programme analysé}}{\text{Total du budget du programme}}$$

المصدر: مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، 2024.

#### الجدول 5 : تقدير ميزانية البرامج المخصصة للمساواة بين الجنسين

##### 2.1. اختبار تطبيق منهجية تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين لقطاع الشباب لسنة 2024: أهم النتائج المستخلصة

اعتمد قطاع الشباب استراتيجية عمل تدمج الرهانات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة. وترتكز هذه الاستراتيجية على برنامجين ميزانياتيان يتعلقان ببرنامج القيادة والحكمة، وبرنامج الشباب والطفولة والمرأة. وتتكون محفظة المشاريع المنبثقة من كل برنامج ميزانياتي على ما يلي:

- يتكون البرنامج المتعلق بالقيادة والحكمة من ثلاثة مشاريع مجمعة، تتعلق بالمشروع المرتبط بـ "تحديث الإدارة والموارد البشرية" ومشروع "دعم المهام" ثم المشروع المخصص لـ "التعاون والشراكة".
- يتكون البرنامج المخصص للشباب والطفولة والمرأة من مشروعين مجمعين يتعلقان بـ "تنزيل برامج الشباب" و"تنزيل برامج الطفولة وشؤون المرأة".

وقد مكن استغلال المعلومات الواردة في مشروع نجاعة الأداء لقطاع الشباب، برسم قانون المالية 2024، وفي مصادر أخرى للمعلومات المرتبطة بمراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلسلة نتائجه، من ملاء شبكة تحليل هذه البرامج الميزانياتية وبالتالي تنقيطها/تصنيفها، وفقا لمنهجية تصنيف وتتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تم تطويرها. ويستنتج من تطبيق هذا التقييم أن البرنامج المتعلق بالقيادة والحكمة صنف كبرنامج G1، أي أنه يراعي بشكل ضعيف بعد النوع الاجتماعي. أما البرنامج المخصص للشباب والطفولة والمرأة، فبالرغم من أنه يهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين، إلا أن هذا الهدف يظل واحدا من بين أهداف أخرى ولا يعتبر سببا

لإحداث البرنامج، مما يمنحه تصنيف G2 وهو ما يتوافق مع برنامج يراعي بعد النوع الاجتماعي. ويعرض الجدول أدناه تنقيط/تصنيف المشاريع المدرجة في البرامج الميزانية ومشاريع قطاع الشباب وكذا حصة نفقاتها المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين.

البرنامج	المشروع	تصنيف المشروع	النسبة المئوية الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين	الميزانية المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين * (مليون درهم)	إجمالي ميزانيات المشاريع مرجحة بنسبة مئوية من إجمالي قيمة ميزانية البرنامج	تصنيف البرنامج
G2	تحديث الإدارة والموارد البشرية	2	70%	224,93	51%	
	دعم المهام	4	0%	-		
	التعاون والشراكة	2	70%	11,3		
G2	تنفيذ برامج الشباب	2	70%	536,4	81%	الشبابية والطفولة والمرأة
	تنفيذ برامج شؤون الطفولة والمرأة	1	100%	442,2		

المصدر: قطاع الشباب، 2024. \*: تم فقط احتساب اعتمادات الدفع.

### الجدول 6: تقدير ميزانيات مشاريع وبرامج قطاع الشباب المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين

إن تقدير حصة نفقات برامج ومشاريع قطاع الشباب المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة يؤكد التنقيط/التصنيف الذي حصل عليه البرنامج المتعلق بالشباب والطفولة والمرأة والذي يعتبر كبرنامج يراعي بعد النوع الاجتماعي ميزانية مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تقدر بـ 81% من إجمالي ميزانيته.

وبالنسبة للبرنامج المتعلق بالقيادة والحكمة، فقد حصل وفق التقديرات على تنقيط G2 ميزانية مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين تقدر بحوالي 51% من إجمالي ميزانيته وليس تنقيط G1 الذي تم الحصول عليه اعتماداً على معايير تصنيف البرامج الميزانية (المرحلة الأولى للمنهجية). واعتماداً على القواعد المعتمدة في المنهجية التي تم تطويرها، والتي تنص على أنه في حالة ملاحظة اختلاف بين تنقيط البرامج الميزانية المحصل عليه وفقاً لمعايير تقييم البرامج والتنقيط المنبثق من تقدير نفقات هذه البرامج المخصصة لتقليص الفوارق بين الجنسين، يتم اعتماد التنقيط الأدنى، أي G1 (استجابة ضئيلة للنوع الاجتماعي).

وتشهد هذه النتائج على مدى أهمية المنهجية التي تم تطويرها على الصعيد الوطني والآفاق الواعدة المتوقعة من تطبيقها التدريجي من قبل القطاعات الوزارية. في هذا الصدد، سيشكل إحداث وإعمال وحدة وظيفية متاحة على صعيد النظام المعلوماتي (e-budget2) لتتبع النفقات المستجيبة للنوع الاجتماعي، موازاة مع برمجة المراقبة التدريجية للقطاعات الوزارية من قبل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لتفعيل المنهجية التي تم تطويرها، علامة فارقة نحو تعميم وتطبيق هذه المنهجية.

### 2. الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانية مدمجة لبعء النوع الاجتماعي

يستند تحليل الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية لتنفيذ برمجة ميزانية مدمجة لبعء النوع الاجتماعي إلى شبكة تقييم تركز على الإجراءات التي اتخذتها القطاعات الوزارية لإنجاز دراسات تحليلية قطاعية من منظور النوع، ومواءمة أولوياتها مع أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء، وكذا فعالية سلاسل نتائجها المطورة المراعية للنوع الاجتماعي. ويوضح الجدول التالي أهم النتائج المنبثقة من هذا التحليل:

التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من قبل القطاعات الوزارية وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 2024/4)  
-أكتوبر 2024 -

سلاسل النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي				تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المرافقة للهدف	الأهداف	البرامج		
-	1	تأمين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتفاعل الدولي في مجال حقوق الإنسان	حقوق الإنسان	لا تتوفر المندوبية الوزارية لحد الآن على تحليل قائم على النوع الاجتماعي	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
4	-	تعزيز الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	الدعم والقيادة	أطلقت وزارة العدل سنة 2024، بشراكة مع مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الأوروبي، أشغال إعداد دراسة لتحليل النوع الاجتماعي المتعلق بقطاع العدل امتدادا للدراسة المنجزة خلال سنة 2019.	وزارة العدل
-	2	حماية حقوق النساء والأطفال	تعزيز الحقوق والحريات	لا تتوفر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج سوى على تحليل واحد من منظور النوع، تم إنجازه ما بين سنتي 2017 و2018.	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
4	2	أنسنة ظروف الاعتقال	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء		
8	4	تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج			
2	1	تطوير القدرات المؤسسية للإدارة			
-	1	تكريس البعد البيئي ومقاربة النوع			
-	1	تحسين الأوضاع الصحية للقيمين الدينيين وذوي حقوقهم	التأطير الديني		
1	-	تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	لا تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لحد الآن على تحليل من منظور النوع لمجالات عملها.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
-	1	تأهيل وتكوين القيمين الدينيين	التكوين والتعليم الديني		
2	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم		

-	4	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	المساواة بين النساء والرجال والتمكين والريادة والنهوض بالحقوق	<p>تم إلغاء محتوى الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، التي تشمل الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026، بالخلاصات والتوجيهات المنبثقة عن الدراسة التحليلية للقطاع من منظور النوع الاجتماعي التي تم إنجازها لهذا الغرض، فضلاً عن التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسختين الأولى والثانية لهذه الخطة.</p>	<p><b>وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة</b></p>
-	1	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات			
2	-	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات			
-	1	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجمة في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين		
-	1	الحماية والنهوض بأوضاع الأسرة والأشخاص المسنين			
-	-	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال			
1	1	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة		
1	-	تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك		
-	1	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية			
-	1	تجويد الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة	السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المالية العمومية		
-	1	تحسين المحفظة العمومية وتجويد أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة			
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات			
1	-	تحسين وتوسيع وتنوع الخدمات العمومية المقدمة			
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات بالوزارة	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	<p>تميزت سنة 2024 بإنجاز دراسة تحليلية جديدة للقطاع من منظور النوع الاجتماعي بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتمحور هذه الدراسة حول تحليل آثار الرقمنة وتطور التكنولوجيا الحديثة على الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية وأساليب عمل</p>	<p><b>القطاع المكلف بإصلاح الإدارة</b></p>

				موظفي الإدارة العمومية، مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.	
1	-	دعم العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	شرع قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، بتعاون مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ، خلال سنة 2024، في إعداد أول تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والشؤون القنصلية.	القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
1	-	مواكبة الفاعلين غير الحكوميين في إطار الدبلوماسية الموازية			
1	-	ضمان الحماية والحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج	الشؤون القنصلية والاجتماعية		
3	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة		
-	1	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية		إضافة إلى إنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الاتصال وإعداد دليل لمكافحة الصور النمطية القائمة على النوع في وسائل الإعلام بالمغرب سنة 2019، يعتزم القطاع القيام بدراسة جديدة لإثراء التحليلات الحالية وإنتاج معارف وبيانات موثوقة تتناول قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات عمله.	القطاع المكلف بالاتصال
1	-	تطوير الكفاءات وتدبير الموارد البشرية	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة		
-	2	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات		على الرغم من عدم توفر المندوبية السامية للتخطيط على تحليل قائم على النوع الاجتماعي يشمل تنظيمها ومجالات تدخلاتها ، إلا أنها تظل المؤسسة العمومية المسؤولة عن جمع وتحليل ونشر الإحصائيات الرسمية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المراعية لبعد النوع الاجتماعي.	المندوبية السامية للتخطيط
4	1	الاستجابة للطلب المتزايد في مجلات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات		
2	1	تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي			

-	1	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	المساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية	على الرغم من عدم توفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تحليل قائم على النوع الاجتماعي خاص بمجالات تدخلاته، إلا أن هذه المؤسسة تستند على أولوياتها واستراتيجية عملها من أجل تحديد المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين دراستها ومعالجتها في التقارير والآراء والإحالات الذاتية التي تصدرها.	<b>المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي</b>
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة	يتوفر القطاع المكلف بالانتقال الطاقوي على دراسة تحليلية وحيدة للقطاع من منظور النوع الاجتماعي والتي تم إنجازها سنة 2019 بالشراكة مع وكالة التنمية الفرنسية، ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وقد ركز هذا التحليل على دراسة سبل تحسين سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع.	<b>القطاع المكلف بالانتقال الطاقوي</b>
2	1	تعزيز النجاعة الطاقية	الطاقة	يتوفر القطاع المكلف بالتنمية المستدامة على دراسة تحليلية وحيدة من منظور النوع الاجتماعي تم إنجازها بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد استخدمت نتائج وتوصيات هذه الدراسة لوضع استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في مجالات عمل القطاع والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2018.	<b>القطاع المكلف بالتنمية المستدامة</b>
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	قامت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة سنة 2023، بإجراء دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الإسكان وسياسة المدينة، في إطار شراكة ثلاثية بين	<b>وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة</b>
1	-	دعم التخطيط الاستراتيجي المحلي وتعزيز التلقائية التدخلات العمومية	إعداد التراب الوطني		
1	-	تعزيز التماسك وتثمين المجالات			
1	-	تطوير عرض ترابي مستدام موجه للاستثمار	التعمير والهندسة المعمارية		
1	-	تيسير الولوج إلى لسكن	السكنى والإنعاش العقاري		

1	-	تعزيز الاندماج الحضري والاندماج الاجتماعي	سياسة المدينة ودعم التنمية المحلية	الوزارة، ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واستنادا للتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة التحليلية، تم إعداد خارطة طريق لمأسسة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مصحوبة بإطار منطقي لتنزيلها خلال سنتي 2024 و2025. ويحدد هذا الإطار الأنشطة التي سيتم تنفيذها، والجهات المعنية، وكذا مؤشرات التتبع.	وزارة النقل واللوجستيك
-	2	تطوير التكوين والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني التابعة للوزارة	الحكامة وتأطير القطاع	شُرعت وزارة النقل واللوجستيك، خلال سنة 2024، في المشاورات لإنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع النقل في المجال القروي، وذلك بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والبنك الدولي.	
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والمصالح المتعددة	يتوفر قطاع الماء حاليا على تحليلين من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، تم إنجاز أحدهما بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي شكل مرجعية لبلورة استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء. أما فيما يخص التحليل الثاني، فقد تم إنجازه سنة 2019 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك بهدف تعزيز سلسلة النتائج المدمجة للنوع المعتمدة من طرف القطاع.	
6	3	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والتوجيه	الماء	
2	2	تحسين السلامة الطرقية مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	النقل البري واللوجستيك		
1	-	مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	الماء	الماء	
2	-	ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة من أجل عرض صحي جيد	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	تتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على دراسة تحليلية من منظور النوع	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
4	-	الرفع من قدرات التكوين الأساسي وزيادة عدد المستفيدين من التكوين المستمر			

-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات		الاجتماعي لقطاع الصحة تم إنجازها ما بين 2019 و2020، بدعم من مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية. كما قامت الوزارة بإعداد " مرجع للنوع الاجتماعي والصحة" في إطار المرحلة الثالثة من برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الصحة.
2	-	تعميم الحماية الاجتماعية	التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	
-	3	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية		
-	1	ضمان الولوج للخدمات الصحية للسكان ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة والمسنين والنساء والأطفال ضحايا العنف	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الاحتياجات الخاصة	
6	1	تعزيز الوقاية من الأمراض ومكافحتها	الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	
2	1	تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	
-	2	مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	حكاية المنظومة وتعبئة الفاعلين	
4	-	تسريع تعميم التمدرس بالتعليم الأولي للأطفال ما بين 4 و5 سنوات		
4	-	تدريس جميع التلميذات والتلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي	الزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة	
6	-	ضمان التمدرس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي		
5	-	تمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة دراستهم بالسلك الثانوي التأهيلي	التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	أنجز قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، خلال سنة 2019، دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي تشمل مختلف مجالات عمله، بدعم من الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية. وقد أجريت هذه الدراسة في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة. كما يتوفر قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي على نظام معلوماتي "مسار" يحتوي على معلومات تغطي جميع الأبعاد المتعلقة بالنظام التعليمي الوطني بما في ذلك بُعد النوع الاجتماعي، مما يمكن من إنجاز مجموعة من التحليلات من منظور النوع الاجتماعي.
2	-	الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي		تستند وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى التوجيهات الاستراتيجية لمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق سنة 2030، لبلورة وتنفيذ جميع الإجراءات التي تهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وذلك نظرا
4	2	تحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي	التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

				لعدم توفر الوزارة حتى الآن على تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات عملها.	
-	1	ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	حكاية منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	يعد القطاع المكلف بالتكوين المهني من بين القطاعات الوزارية التي تمتلك مجموعة من التحاليل من منظور بعد النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، والتي تم إنجازها بالشراكة مع العديد من المؤسسات الوطنية و الدولية خصوصا مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسسة تحدي الألفية... وقد اهتمت هذه التحاليل بدراسة جوانب متعددة مرتبطة بالتكوين المهني، من منظور النوع الاجتماعي، من قبيل الجانب المؤسسي والتنظيمي والأخلاقي.	<b>القطاع المكلف بالتكوين المهني</b>
4	-	ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي			
4	-	توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال			
1	-	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	قيادة منظومة التكوين المهني		
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والحكمة	قام قطاع الشباب، في إطار مخطط العمل المشترك، الذي تم توقيعه سنة 2023 بين قطاع الشباب وست وكالات تابعة لهيئة الأمم المتحدة، بإنجاز تدقيق للقطاع من منظور النوع الاجتماعي بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وركز هذا التدقيق على تقييم مستوى إدماج بُعد النوع الاجتماعي في مجالات تدخل القطاع، بما في ذلك تدبير موارده البشرية.	<b>القطاع المكلف بالشباب</b>
2	2	تعزيز تأطير وتنشيط الشباب والأطفال			
-	2	المساهمة في تمكين النساء والفتيات من خلال التكوين والمصاحبة	الشباب، الطفولة والمرأة		
1	1	المساهمة في تطوير خدمات عالية الجودة لصالح الطفولة			
2	-	تطوير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتعزيز جودة الخدمات			
1	-	مأسسة إدارة عمومية منصفة ترتكز على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	بالإضافة إلى التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي الذي تم إنجازه بالتعاون مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، أعدت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، خلال سنة 2023، دليلا حول اعتماد منهجية النوع الاجتماعي والتمكين	<b>وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات</b>
3	-	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي والقاري			
-	-	النهوض بالإدماج الاقتصادي والتشغيل للجميع بمن فيهم النساء والشباب	الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل		
-	1	تشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولات الصغيرة			
1	-	تطوير منظومة رصد سوق الشغل			
1	2	تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحدائق الأساسية للفئات الخاصة	الشغل		

				الاقتصادي للنساء في إطار تنفيذ النسخة الثالثة من برنامج "من أجلك".	القطاع المكلف بالفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات
2	1	تحسين نسبة تأطير الفلاحين وإدماج بعد النوع الاجتماعي	تطوير السلاسل المنتجة	تم إجراء تقييم جديد من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الفلاحة بمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) سنة 2023. وقد أبرز هذا التقييم الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي الموجودة في عدة قطاعات فرعية تابعة لقطاع الفلاحة مع التركيز على أسبابها وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق القروية، وعلى تدبير الموارد الطبيعية وكذا الأمن الغذائي.	
2	-	تحسين جودة وأداء منظومة التعليم العالي الفلاحي	تعليم وتكوين وبحث	تتوفر وزارة الصناعة والتجارة، حتى الآن، على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لقطاعي الصناعة والتجارة تم إنجازها، خلال سنة 2019، في إطار برنامج دعم تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وتجدر الإشارة إلى أن البحث الميداني للقطاع الصناعي المنجز خلال سنة 2023 يتضمن تحليلا للقطاع من منظور النوع الاجتماعي. في نفس السياق، شرعت وزارة الصناعة والتجارة في تطوير قاعدة بيانات إحصائية تتعلق بتشغيل النساء ولوجها لريادة الأعمال.	
2	1	إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية	دعم وخدمات متنوعة	لا يتوفر القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لأنشطته القطاعية.	
-	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة		وزارة الصناعة والتجارة
1	-	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	التنمية الصناعية		
1	-	إحداث 400.000 منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	تنمية التجارة والجودة		
1	-	مواكبة تنمية التجارة الرقمية			القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
3	-	تحسين وسائل الإنتاج وإنعاش الجودة	الصناعة التقليدية		
3	-	تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع	الاقتصاد الاجتماعي		
1	-	تعزير وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال			